انما تثبت اللطيفة فانه انما يرد ولا يرد بالانضمام حقيقة الانضمام واما ان اريد ما يجاز بحسب هيئة وهوية متميزة بحسب
ذلك الظرف من الوجود فلا يرد ويثبت الاتصاف بحسب اللفظ **قوله** مع انه من البين ان للموجود في الحواس آثارا بالكيفيات
نقل من قبل ان مذهب الفلاسفة ان الموجود في الذهن الهوية الخارجية وعليه مبنى جواب المحشي الذي مر في نقل الصورة
الحاصلة في الحواس مشتملة على هوية خارجية محفوظة في الحاسة وقد عرض لها هوية اخرى فبالهوية الاولى امتازت
عن صور اشخاص اخر وهذا التميز الذي حصل في الحاسة قد امتازت به عن الصور الحاصلة من هذا الشخص في حالات
اخر فعلى الحاسة امتازت بهويتين منفصلة احدهما في هذا الشخص من الوجود والاخرى في نحو الوجود الخارجي فلم تحز هوية
منفصلة في هذا النحو من الوجود فقط وهو المراد فلا اشكال الا بالبعد عن اللفظ وهو الذي اشار المحقق قدس سره كل
ذلك تكلف وتعسف واما قوله في لفظ الانضمام بعد وضوح المراد مما لا ينبغي **قوله** وذلك لان المتبادر آه انما لم يكفل
وجه التعسف ما اورده سابقا وجعل وجهه انه خلاف المتبادر لان المتبادر من لفظ التعسف انه معنى صحيح بعيد من اللفظ
وقيل الاولى في وجه التكلف في الاول ان المتبادر من التغاير تغاير المتميزين اما بالذات او بالاعتبار كميت يكون جهة
التغاير متقدما على بعيد المفهومين وهنا بعد تسليم التغاير التغاير متاخر من صدق الهوية والتشخص وهذا النحو من التغاير
غير معنى التغاير عندهم وفي الثاني ان الظاهر من كلام المص عدم الانحياز في الوجود الذهني مطلقا فالقول بالانحياز مع
انه مخالف لما سبق باطل لان الانحياز الذي سلم المجيب هو الانحياز الذهني بالهوية العينية وهو غير معقول لان الوجود الذهني
لوجب هوية علحدة في الذهن فان الهوية مساوقة مع كل وجود والوجود في الذهن غير الوجود في الخارج مع ان
الهوية العينية قد تنعدم عن الخارج ولا يتفاوت الحال في الوجود الذهني وانت لا يذهب عليك ان جاء التعسف الذكر
في الاول جيد واما ذكره من وجه التعسف في الثاني فلا يخفى فساده فانه لعله حسب ان مقصود المجيب ان الوجود
في الحاسة ليس فيه هوية فيجاز بها انما الهوية الهوية الخارجية بها يجاز الوجود الذهني فاورد عليه ان الهوية الخارجية
قد تنعدم وتبقى الموجود الذهني وهذا التوهم فاسد لان مقصود المجيب ان الموجود في الحاسة له هوية موجودة فيها
لكن تلك الهوية هي بعينها الهوية التي لها امتاز في الوجود الخارجي ولا يصح انتفاء الهوية عن الخارج بهذا الوجود
الذهني وان اراد هذا المحقق ان مبنى الجواب تميز الموجود الحسي بالهوية العينية الحاصلة في الحس وهو فاسد لان
الهوية مساوقة للوجود العيني فلا يصح حصولها في الحاسة ففيه ما تقدم ان هذا الوهم لكان الطالا لقول الفلاسفة

بالغرض

بالغرض مع انه لا يتوجه اليه قوله مع ان الهوية الخارجية قد تنعدم فقائل **قوله** اراد بالعدم العدم المطلق آه اعلم ان الواجب
ما يشتمل عليه جميع انحاء العدم الذي ينافي الواقعية وليس المراد بالعدم المطلق **ما هو** المصطلح فانه عدم خاص بل المراد
طبيعة العدم فاي فرد تحقق قال في الحاشية العدم المطلق اي نفس العدم من حيث هو في الواجب بالنظر الى ذاته
ممتنع كما ان الوجود المطلق القابل له بالنظر الى ذاته ضروري بخلاف الزمان فان كلا من العدم والوجود بالنظر الى ذاته
ممكن وما لا يكون هو لحوق العدم ولا لحوقه وهما خارجان عن نفس الوجود والعدم فضرورة خصوص الوجود والعدم في الممكن
لا ينافي امكانه واحتياجه فقائل ما ذكر من عدم منافاة ضرورة خصوص العدم للامكان صحيح لان الامكان عبارة عن سلب
ضرورة طبيعة الوجود وضرورة رفع طبيعة الوجود وان كان خصوص العدم اي رفع الوجود الخاص ضروريا واما عدم منافاة
ضرورة خصوص الوجود للامكان والاحتياج فعاسد لان ضرورة الخاص يستلزم ضرورة المطلق بديهة فاذا كان خصوص
الوجود ضروريا كان الوجود المطلق ضروريا كيف لو كان خصوص الوجود ضروريا للممكن لكان هذا الممكن مستغنيا في هذا الوجود
عن العلة وصحح وجوده وبقاءه من غير علة فافهم **قوله** فلا يشكل بالزمان آه اشارة الى رد قول بعض جهلة يونان ان الزمان
واجب لاستحالة العدم السابق واللاحق وتقرير الرد ان غاية ما لزم استحالة النحو الخاص من العدم ولا يلزم منه استحالة
العدم مطلقا فان العدم المطلق بان لا يوجد اصلا ممكن وجائز قال في الحاشية المراد بالزمان نفسه او راسمه اي الآن السيال
اشارة الى الخلاف الواقع بين الفلاسفة والمتفلسفة فان الفلاسفة ذهبوا الى ان الزمان المتصل الممتد الغير المتناهي
موجود والمتفلسفة زعموا ان الزمان موهوم والموجود انما هو الآن السيال الراسم وبكذا الخلاف في الحركة ثم ههنا مغلطة
يشكك بها من ان الزمان لما استحال عليه العدم قبل الوجود وكذا العدم بعد الوجود فاستمرار الوجود واجب لانه
اذا امتنع احد النقيضين وجب الآخر والوجود المستمر نحو من الوجود المطلق في الواقع فالوجود المطلق واجب وايضا فالزمان
غير محتاج في بقائه الى علة وطلبها ان نقيض العدم السابق سلب العدم السابق وكذا نقيض العدم اللاحق سلب العدم اللاحق
وهو اعم من الوجود المستمر فان سلب العدم السابق واللاحق يصدق بانتفاء الوجود راسا وثبوت الوجود المستمر ووجوب
الاعم لا يلزم منه وجوب الاخص فالاخص محتاج الى العلة فافهم **قوله** فيه مسامحة يعني ان في القول باقتضاء الذات للامكان
مسامحة وتاويله عدم اقتضاء الغير ويرد عليه انهم قالوا في نفي الامكان بالغير لو كان الامكان بالغير لزم تواردهما العلل
المستقلة على شيء واحد الذات والغير وهذا صريح في ان الذات على زعمهم متحقق حقيقة الا ان يرتكب التجوز هناك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)